د. محمد أحمد الخضراوي*

## الحرية المدنسة:

# القمع متأصل في العقل الغربي لا في النسيج الديني المسيحي

. سدَنَة الفوضى والديمقراطية

قد يُظَن في إطار الجو الكارثي الذي أفرزته العولمة الأمريكية (أو ما بعد الاستعمار بحسب الجابري)، أن شيئا ما، اختلف في السلوك الشعوبي والعنصري لدى بعض أدْعياء التدين في العالم، فأنتج واقعاً صدامياً محموماً. وكأن مناخ الحقد والكراهية الذي صار يهُيمن على العلاقات الإنسانية المحكومة بجدل التكنولوجيا والحرب، مجرد نتاج لما أسماه نيتشه «إرادة القوة» والهيمنة، والاستعمار، والمَقايضة على موارد الأرض وعلى كرامة الشُعوب. والواقع أن مركزية الإنسان الأعلى في العالم، وتدميره القيَم الميتافيزيقية هو ما أضل البشر عن مسؤولياتهم الوُجودية، وولد الشرور الكونية، وألقى المجتمعات في العدم. إن تاريخ الشر، والقول لبول ريكور، يجد جذوره في الخطايا والمعاصي، كما في ممارسات القمع وما يتولد عنها من مُعاناة إنسانية.

ينص الإنجيل على أن معاني الكراهية والتوحش وتسويغ الاعتداء على الآخر، اندلعت مع الآثام الأولى، حين قتل المتطرفون أنبياء الله ورُسُله إليهم. ويذكر الشوكاني في تفسير الآية 38 من سورة (الفُرقان) أن «أصحاب الرّسّ» قوم أرسل الله إليهم نبياً فأكلوه. وتحدثت سورة (البروج) عن المحارق التي أعدها سدنة الفوضى وحُراس اللادينية من أجل القضاء على المعتقدات الإيمانية المتجذرة في النسيج الاجتماعي، ولم تكن تروق للسلطة السياسية التي كانت قائمة وقتئذ. ينتج عن هذا أن الذين قتلوا الأنبياء، بدافع الشر المحض، ومارسوا الإرهاب ومراقبة الشعائر الدينية على مدى التاريخ، واجهوا المحارق من أجل الإلغاء الاعتقادي والثقافي للمختلف، ومزقوا العقد الاجتماعي الذي يقضي بالتواصل والعيش المُشترك بين جميع الكائنات الوُجودية، لم يعبروا إلا عن الخيبة وعن الهزيمة والإفلاس العقلاني. لأن صناعة الدمار الفكري، وممارسة الاستئصال الديني، هي من كشفت عن إيجابية القناعات العقائدية، وأسبغت على الوعي الإيماني بُعداً إحيائياً قضى على الحماسة الإيديولوجية التي خططت للقضاء على حركات التدين في التاريخ. وبمقايسة منهاج التفكير المعاصر المجبول بالعداوة للإسلام، كما يقول هشام جعيط في «أوروبا والإسلام»، بالوقائع التاريخية المتطرفة، يتبدى العقل الغربي المحبط من اخفاق التجارب الاستعمارية والماركسية والعلمانية، مصاباً بالهوَس وبالهستيريا إزاء مانعيّة الإسلام وارتفاع نِسب التدين وحصانة القرآن بوصفه منافساً حضارياً.

لقد تحولت الأنوار الغربية التي كانت تتباهى بنيوتن وهوبس وبفولتير وديدرو وروسو، وبالنظريات الليبيرالية التي ملأت ساحة الحداثة باعتبارها ـ من وجهة نظرها ـ بديلاً عن الظلامية المسيحية المُعادية للفلسفة وللفلاسفة، إلى نظام إقطاعي مُغلق، بعد «خُسوف العقل»، وهيمنة الواقع التكنولوجي على مقدرات الفكر الإنساني، فصار الكائن الغربي يتوهم أنه يقبض على الحقيقة. وتوسع خياله، فأخذ يفرض على الناس نظام فهم للحياة الدنيا وللآخرة. غير أن هذه الميثولوجيا سقطت، واكتشف المواطن العالمي مخاتلات الحداثة ويوتوبيا التحرر ووهم المدينة الفاضلة. ولم يجد خفراء العالم الجديد من إمكان للهيمنة سوى التهريج الثقافي والتمويه بالصورة داخل البازار الإعلامي الذي تقمص ثياب الموضوعية والعقلانية، وحول العالم إلى سوق كوني تُعرض فيه كل المزادات والمزايدات العلنية. وهذه نتيجة طبيعية لمقدمة غير طبيعية.

فالصهيونية تُعربد منذ عقود في هذا القطاع الحساس: تُمارس الابتزاز والهيمنة، وتعبث بالرأي العالم العالمي، وتكرس المُيز الديني، والعنصرية التاريخية. لقد فضح الجنرال دي غول الذي حكم فرنسا من عام 1959 إلى عام 1969، الازدواجية والانتقائية التي تكبل حرية الإعلام الخاضع للتوظيف الصهيوني، وذلك حين تحدث عن اللوبي الموالي لإسرائيل، والذي يمارس تأثيره في مختلف المجالات، وبصفة أخص في الأوساط الإعلامية، كما كتب ذلك غارودي في الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية (الطبعة الفرنسية، ص 213). وأفاد غارودي بأن الإيديولوجيا الناظمة للإعلام العالمي، هي الصهيونية المتغلغلة في عالم الأموال والأعمال والسياسة من فرنسا إلى أمريكا. إذ لا مجال لأي نجاح اجتماعي دون بركات منها وسلام واستسلام بمصالحها ولأطماعها اللامتناهية. وتبدو الحمى الصهيونية أكثر ما تبدو عارية ومهتوكة الأستار في الانتخابات السياسية، فلا إمكان للترشح إلى الرئاسة الفرنسية، يقول غارودي: «مهما كان الانتماء الحزبي، وسواء كان المترشح جاك شيراك أو ميتران، إلا بعد الذهاب إلى زيارة إسرائيل طلباً للحظوة الإعلامية» (ص 213). لقد نجحت هذه الإيديولوجيا في أن تكون فزاعة تنشر الرُعب، وتزرع ثقافة الخوف بطريقة دستورية لدى مختلف النُخَب والقوى المدنية والعلمية. في شهر ايار (مايو) من عام 1990، صوت البرلمان الفرنسي من أجل تنقيح قانون حرية الصحافة الذي يرجع تاريخه إلى عام 1881 بما ينسجم والرغبات الصهيونية القمعية. صار لزاماً على المفكر ألاّ يفكر، وعلى المؤرخ أن يكتفي بالرواية والنقل دون تحقيق أو تمحيص، لأن القانون التشريعي الجديد يحرم ويجرم كل من يقوم بالنقد أو بمجرد المراجعة للتاريخ اليهودي.

إذن يصير محل تتبع قانوني، ويُضاهَى بالعنصرية، ويوسَم بالانحياز إلى النازية (غارودي، ص 219 ـ 220)، كما حصل مع المفكر البريطاني David Irving وعمره 67 عاماً، فقد حُوكم في النمسا في 21 شباط (فبراير) 2006 من أجل مناقشته للمزاعم الصهيونية المتعلقة بغرف الغاز النازية وبعدد المقتولين فيها، وسلطت عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات، ولو لم يفعل لسُجن من 10 إلى 20 عاماً.

المؤسف، أن هذا الوجه العنصري المتوحش نجح في اقتناص الكراهية وعوامل الصدام الحضاري لتجييش الكائنات وعسكرة العالم، وتأليب العقل الغربي ضد العقل الإسلامي بما يمارس من هرسلة إعلامية على المتلقين، وبما تطبعه في الأذهان من صور نمطية تتردد وتتكرر بشكل ثابت، تقدم نمطاً جاهزاً ومقولباً يكرس الشائعات المنقوشة في المخيال الاجتماعي، وقد تكلبس فيه الاعتقاد بأن رجل الصحراء العربي قادم ليَدْهَس إنسان الحداثة ويفجر الحضارة بأعماله الإرهابية. كثيرة هي التراكمات التشويهية التي اختزنها العقل الغربي، واختزلها في تصنيفات ساذجة تتحرك داخل فراغ منهجي لا ينبت إلا العمى الإيديولوجي.

فمن توماس الأكويني (أبو الكنيسة اللاتينية) الذي ينعت المسلمين بالكفار والملحدين والزنادقة، إلى دانتي الإيطالي (نموذج الإنسية المسيحية القروسطية) الذي يتهجم في الكوميديا الإلهية على مقام النبوة، إلى الطابور المعادي من المستشرقين، وإلى صُناع الثورات العالمية مثل كارل ماركس الذي كان يحرض الغرب في الخمسينات من القرن التاسع عشر ضد الدولة العثمانية الإسلامية.

إذا جمعنا هذا العدوان الفكري مع العدوان العملي وهو الاستعمار الذي جثم على صدر الأمة الإسلامية قرنين من الزمان وما يزال، وجدنا من الطبيعي أن تمتد الأيادي بالرسوم والصور التي تستهدف النبي محمداً صلى الله عليه وسلم بالإهانة. كان البازار الإعلام الغربي يقدم إلى الناس صورة العربي المسلم في شكل خليجي داعر وعربيد، وكنا نبارك هذه الإهانات الكاريكاتورية لأن الأمة العربية كانت منقسمة إلى شعوب غنية استكبارية، وأخرى وضيعة ليس لها من الأمر شيء سوى معاينة الفساد والفوضى والدمار الأخلاقي الذي تستبيحه الغطرسة البترولية، ولم يكن أحد ليدرك أن هذا الكاريكاتور المُزري سيلصق يوماً بشخص النبي الطاهر الكريم في محاولة لازدراء الأمة الإسلامية التي هانت على نفسها وعلى العالم.

### الرسام والرسول

ما كان محمد عليه الصلاة والسلام حائداً عن أصول التعامل الإنساني الموزون. لقد كان صانعاً لمكارم الأخلاق، وداعياً إلى الخير بإذن الله وسراجاً منيراً. لم ينفك هذا النبي الكريم يقدم نفسه إلى أهل الكتاب من النصارى واليهود بوصفه أخاً لجميع الأنبياء السابقين، يرفض التفرقة والميز الديني والتمايز على أي منهم وعلى أي من أتباعهم، لأنه معني بإحالة الخطاب القرآني إليهم. فالإسلام كما يقول ماكسيم رودنسون، رسالة عالمية تقدم النص الشرعي إلى الناس جميعاً، وكلهم مدعوون إلى الانخراط في مبادئه مهما كان انتماؤهم الوطني والاجتماعي. وضروري التأكيد على أن الديانة الإسلامية تقدم لأتباعها مشروعاً اجتماعياً، وبرنامجاً حياتياً متكاملاً. وهذه خصوصية إسلامية تمايزه عن المسيحية وعن البوذية، يخطئ الغربيون حين يتجاوزونها لينظروا إلى الإسلام من منظور مسيحي.

ليس من قبيل الصُدفة أن يستحدث الرسول الكريم لأرض يثرب صفة حضارية فيسميها «المدينة» بمعنى المدنية والمدينية في إطار عُمراني ودستوري اندمجت فيه مختلف الكيانات والطوائف ضمن عالم روحاني متوحد، وقد كانت من قبل لا تُقيم علاقاتها إلا بالتنافر والتجاذب والاقتتال الداخلي. إن لحظة الهجرة النبوية هي لحظة المصالحة مع الذات الإيمانية الكلية (أهل الكتاب).

فالطروحات النبوية كانت تواصلية ومؤسسة لحوار الأديان.. كان أول فعل للرسول الأكرم حين دخل المدينة أنه أمر أبرز القرآنيين وأول كَتَبَة الوحي، زيد بن ثابت بتعلم اللغة العبرية ثم اللغة السريانية، وهذا لا يتسنى إلا بمخالطة الناطقين بكِلتا اللغتين. فالقرآني ليس كائناً منقفلاً على بعض فصوص المعارف التكرارية. فهذه نقيصة ثقافية لا تولد إلا التطرف بالضرورة، لما يمثله الانغلاق على المعارف المدرسية من هروب إلى الامام بإزاء العجز عن مسايرة الثقافات والشعور بالضعف وبالخواء. وفي حياة الرسول جُملة من الممارسات المعيشية تقصد من خلالها نسج علاقات وحوارات دينية تعكس المرادات الإسلامية.. فعلى المستوى السياسي ـ الاجتماعي، لم يطمئن على أصحابه حين الهجرة الأولى إلى الحبشة، إلا عند الملك المسيحي لهذه البلاد (النجاشي)، فهو من يؤُمن لهم اللجوء السياسي لتقارب ديانته مع الدعوة المحمدية، ثم إنه عليه الصلاة والسلام تزوج بمسيحية (ولدت له ابنه المعروف إبراهيم وظل اسمها ماريا القبطية). ويُروى أنه قال: «استوصوا بالأقباط خيراً فإن لهم ذمة ورحماً»، فحمل هذا الارتباط الإسلامي ـ المسيحي مضمونا ثقافياً واجتماعياً يُجسد البناء الجماعي للمجتمع ضمن الوطنية الإسلامية. كما أن الرسول شرع من خلال الفعل، حين الزواج (زواجه هو وزواج بناته) أن يتداول المسلمون العُملة الفارسية، وهي تحمل رسم النار المقدسة، والعُملة الرُومية وقد نقش عليها الصليب المسيحي. واستمر هذا التداول الاقتصادي لهذه النقود الأجنبية حتى الزمان الأموي. ولهذا قال روجي كاراتيني عن الرسول الأعظم إنه تجميعي، توحيدي وصانع للسلام. بل إن أحد المؤرخين يذكر، بحسب نقل جان بول غيتني، عن النبي محمد، إنه «الأب المؤسس لأوروبا».

لم يكن للدانماركي صاحب الصُور المشينة والرسوم الاستعدائية التي نشرت في 20 ايلول (سبتمبر) 2005 أن يخوض في سيرة النبي الأعظم بتلك الفجاجة، وهو لا يمتلك العتاد الثقافي، والخبرة المعرفية لفهم شخصية الرسول الكريم. إن مجرد مصور تعود على رسم الخيول والأحصنة الشاردة في ثلوج الدانمارك، لا يمكن أن يقوده خياله إلا إلى التهريج الفني والوقاحة المتسعرة بالمال الصهيوني. والفرق واضح بين المثقف الناقد وبين الفنان الارتزاقي الذي يتسكع على أعتاب البيوت الإعلامية التي تُسوق أوراقها من أجل حفنة من الدولارات. كان الدانماركيون يطالعوننا بكل اللغات قائلين: «إن المسلمين لا يفهمونهم». وهذا صحيح. لقد غاب عن المسلمين أن شبه الجزيرة الدانماركية التي لا تكبر لبنان إلا أربع مرات فقط، تتمايز حياتهم بتربية البقر والخنازير.. منها يبيعون الجبن والزبدة إلى العرب ليتوفر لهم الغذاء. ولم يكن أهل الدانمارك في التاريخ سوى مجموعات من الفيكينغ الذين كانوا يقطعون الطُرق البحرية ويدمرون سواحل أوروبا الغربية. ولم يدخل هذا البلد في الديانة المسيحية إلا في القرن 12 للميلاد، ولكن على طريقة الفيكينغ. فهم لا يحملون قناعة دينية إلى حد الآن. فقد ذكرت «عالم الأديان» أن قس الكنيسة اللوثرية الدانماركية أعلن في كتاب نشره في نيسان (ابريل) 2003، كما في إحدى الجرائد الكبرى، أنه لا يؤمن بوجود الله ولا يؤمن ببعث المسيح، ولا بالآخرة. وفي تحقيق لسبر آراء الأساقفة، أعلن 15 % من مجموع 185 من المطارنة «قبلوا التعبير عن أفكارهم» أنه يمكن ممارسة المسؤوليات الدينية دون إيمان بالبعث ولا بالآخرة. وصرح ثلاثة أرباع منهم بأنه يمكن إقامة الصلاة بجموع المصلين دون الإيمان بالله. هكذا نفهم أن الشعوب إذا فقدت قيَمها وانسلخ زعماؤها عن مبادئ الحق تتحول إلى التوحش والعداء المجاني للمختلف، وتنسلخ من العقلانية ومن كل مفاهيم التحرر. إن الدانمارك في حاجة فعلية إلى قراءة الإسلام من موقع إسلامي لا من منظور استشراقي متعصب حتى ترقى إلى الانسجام الحضاري مع الآخر وتبني ذاتها الأخلاقية اللائقة بعالم الحداثة بعيداً عن عقلية الانحطاط التي تتلذذ بالعدوان على الغير. ظنت الدانمارك من خلال نشر رسوم الابتزاز بمباركة من بوش الصغير أنها تقدم شيئاً جديداً إلى أوروبا حين تستهتر بأعظم عُظماء العالم، في حين أنها تستعيد الهمجية التاريخية التي مثلت تراجيديا الحياة الدينية. لقد أخبرنا القرآن عن التاريخ الغائب الذي جرى على أنبياء الله المقدسين «وَلَقَدْ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ» (سورة الأنبياء : 41/21). «مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُسُلِ مِنْ قَبْلِكَ» (فُصلت :43/41) ما يعني أن مسيرة المرسلين جميعاً حضارية وبنائية. أما أعداء رُسل الله حين جعلوا كلٌ من ذاته مركزاً للحياة الاجتماعية، تحولوا إلى قوى تدميرية أضرت بالديانات وبالعالم الغربي، وهم عقله وصناعته. والحديث يطول عن هذه المنتجات الأوروبية المدمرة. فإذا تحدثنا عن النازية، تحدثنا عن هتلر الأوروبي، وإذا ذكرنا الشيوعية تذكرنا ستالين ولينين (...)، وإذا أثرْنا الجرائم الإنسانية سمينا ميلوزيفيتش وشارون وبوش الصغير، وإذا قلْنا اضطهاد الشُعوب قلنا فرانكو وموسوليني وبينوشي. ولا ننسى حين نقرأ التاريخ أن فرنسا العلمانية قتلت مليوناً ونصف مليون من الجزائريين ومارست تجاربها النووية في صحراء الجزائر. فإذا أضفنا إلى هذا، التقاتل بين الأوروبيين أنفسهم، أدركنا معنى الذئبية والتوحش الذي ذكره هوبس، وذلك ابتداء من حرب المائة عام بين فرنسا وبريطانيا (1337 ـ 1453)، مروراً بالحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918) بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا من جهة، وبين فرنسا وبريطانيا وروسيا من جهة أخرى، والتي حصدت أرواح 8 ملايين من الناس، وكذلك الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945) التي تحالفت فيها اليابان وألمانيا وإيطاليا ضد بقية أوروبا، ومات خلالها 52 مليوناً من الأوروبيين. نتوقف كذلك عند القنبلة النووية العنصرية التي أنتجتها أمريكا بتاريخ 16 تموز (يوليو) 1945، ولم يمر على هذا الحدث سوى ثلاثة أسابيع حتى ألقتها على هيروشيما في 6 آب (اغسطس) 1945. وكان منطق الحرب يقتضي إلقاءها على ألمانيا، لكن منطق العنصرية اختار هدفه بعناية فكان الملقى عليهم من الجنس الأصفر.

إننا إزاء هذه الجرائم نقف باحترام وخشوع لنصلي على النبي الكريم محمد بن عبدالله الذي أرسله الله «رحمة للعالمين» فآخى بين العرب واليهود والمسيحيين، وكان شِعاره الدائم كلما ظُلم «اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون». والذين يحاولون تدنيس الصورة النبوية الطاهرة لا يدركون أنهم يدنسون صورة عيسى وجميع الأنبياء، لأن دينهم واحد كما في الحديث النبوي. إن الذين يؤذون الأنبياء هم الذين يتاجرون بصناعة الحروب والدمار، ويعبرون عن أخلاق التوحش والهمجية من خلال اضطهاد المعتقلين من سجن «أبو غريب» إلى مخابر «غوانتانامو»، إلى تدمير مساجد المسلمين في العراق. فهم أعداء المسيح عليه السلام لأنه متى ترسخ الاعتقاد بأن الله غير موجود جاز كل شيء كما يقول جانكليفتش. في هذا الإطار تتنزل أفعال الاستعمار الأمريكي واستخفاف بن غريون بالقانون العالمي حين وصفه بكونه مجرد قُصاصة من ورق (غارودي، ص 8) لا يمنع القتل والتدمير والميز العنصري الذي يُمارس على الفلسطينيين في حين جاء في إنجيل متى على لسان عيسى رجل السلام: «إذا سمعتم أنه قيل، تحب قريبك وتبغض عدوك، فإنني أقول لكم: أحبوا أعداءكم وباركوا لاعنيكم، وأحسنوا معاملة الذين يبغضونكم، وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم ويضطهدونكم، فتكونوا أبناء أبيكم الذي في السموات، فإنه يشرق بشمسه على الأشرار والصالحين، ويمطر على الأبرار وغير الأبرار». ينتج عن هذا، أن القمع متأصل في بنية العقل الصناعي الغربي لا في النسيج الديني المسيحي. والشحنة اللاانسانية التي حملها جنود الاستعمار الأمريكي ورسامو المجون والعبثية الدانماركيون الذين استحجرت قلوبهم وتكلست قلوبهم، لا يمثلون إلا قُوى الشر التي تؤُسس لصدام الحضارات من منطلق الاستعلاء المادي بمكتسبات الحداثة التكنولوجية. ولئن كانت هذه الممارسات الحربية تتخفى وراء شعارات محنطة نفذ مفعولها الديماغوجي، إلا أنها عجزت عن تجييش العقول الدينية وسحبها وراء مخططاتها العداونية، لأن المتدين الحق يمايز بين مشاريع الدنيا ومتطلبات الآخرة، وبين أحباب الله وأعداء الله. ففي رسالة يوحنا الأولى: «لا تحبوا العالم ولا الأشياء التي في العالم. فمن أحب العالم الزائل لا يحب الله الذي لا يزول». وهكذا يكون تحقير الآخر والاعتداء عليه معاداة لجميع الشرائع ونتاجاً للفوضى العلمانية التي قادت الإنسانية إلى العصاب الجماعي. ذلك أن مجتمع ما بعد الدين هو مجتمع الجنون كما يقول مارسال غوشي في «خيبة العالم»، هذا العالم الذي صارت الحرية فيه ظاهرة صوتية، وسوطاً يسلطه حُراس الديمقراطية وشُرطيو العالم على الأحرار المانعين للهيْمنة الأمبريالية. وكما يقول هابرماس في «الحرية والقانون»: إن المجتمع المدني تحول إلى نسق مغلق تُمارس فيه الهيمنة عبر الوسائل الحضارية. أي أن الحرية تعاقدية وسطحية، لأن الناس في مجتمع الحداثة يخضعون للايديولوجيا المهيمنة وللضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وللمصالح الذاتية. أو كما يقول ميشال فوكو، للحراسة والعقاب. إن الحرية الإسلامية تستمد وجودها من المصدرية الإلهية ذاتها. فهي من أجل هذا تتجاوز العالم بما فيه ومن فيه. وقد كان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم إنساناً حراً في الإسلام وبالإسلام. وهو حر لكونه يحب الآخر ويحتفي به ويكرم مقدساته، وهو حر لأنه متعال عن عالم المادة وعن المنفعية، يصبر حين يضطهد، ويعفو حين يتمكن، ويشكر حين ينتصر. وهو كائن اجتماعي يتعاطى مع مختلف الفئات والانتماءات بعفو وتسامح ومحبة. لقد كان الصورة الحية للقرآن العظيم والخَليفة الأكبر لله، والإنسان الكامل، والنموذج التاريخي والعالمي الذي اجتمعت فيه مواصفات الأنبياء جميعاً. هذا هو الرسم الواقعي للنبي الكريم عليه سلام الله وصلاة المؤمنين. لكن أوروبا المتناحرة بطبائعها الشوفينية والمصلحية في حاجة إلى رتق شروخها ولملمة شتاتها من خلال إيجاد عدو موحد تجتمع حوله كلمتها، أو كما قال أندري مالرو المفكر السياسي الفرنسي (الذي عمل وزيراً للشؤون الثقافية زمن الجنرال دي غول في حملة انتخابية عام 1974)، إن الوحدة الأوروبية أمر خيالي وموهوم، ولا يمكن لأوروبا أن تتآلف سياسياً إلا متى وجدت عدواً موحداً. وليس ثمة من عدو مشترك بين الجميع سوى الإسلام (www .lescpress.fr).

* جامعة الزيتونة ـ تونس

# الصحافيات المغربيات ومراكز القيادة الاعلامية: مواقع الظل وحسابات «الكوتا»

فاطمة رفوق*

■ شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في عدد النساء الممارسات للعمل الصحافي في المغرب، مقارنة بالسنوات الفارطة.. وذلك كنتيجة طبيعية لانتشار التعليم بين الفتيات، واكتساب عدد وافر من بينهن لدرجات علمية عالية أهلتهن لولوج مهن تعتمد على الموهبة والابتكار والكفاءة...ومن بينها مهنة الصحافة.

ومما شجع على إقبال النساء المغربيات على ممارسة مهنة المتاعب، ظهور عدد هام من المؤسسات الإعلامية، وتعدد العناوين الصحافية وتخصص مجموعة منها في مجال المرأة. كما أن تنامي وإشعاع الحركة الحقوقية النسائية كان لهما الفضل في انفتاح أرباب المقاولات الإعلامية والصحف على توظيف العنصر النسائي، اعتبارا لكون المرأة أقرب فهما لشؤون وشجون المرأة.

ويعد امتهان النساء للعمل الصحافي تعبيرا عن فهم اجتماعي عميق لحركة مجتمعهن، وسعيهن للقيام بدور في التغيير المنشود بتوظيف الإعلام كأداة من أدوات التنمية.

وهكذا استطاعت المرأة المغربية أن تتبوأ مكانتها في عالم الصحافة بعد أن أظهرت قدرتها على امتلاك آليات العمل الصحافي، والتعامل مع مختلف الأشكال والأجناس الصحافية، وأثبتت تفوقها عندما قدمت الرأي والتعليق وأنجزت الاستطلاع والتحقيق الصحافي، وجادلت بالفكر والبيان، وعالجت التحليل السياسي والاقتصادي، وحاورت الشخصيات المختلفة، ونقلت الحقائق من مصادرها الأصلية، مضفية على كل ذلك بصمتها الخاصة.

لقد أصبحت كتابات عدد لا بأس به من الصحافيات المغربيات تتميز بالجرأة والكفاءة والمهنية العالية، ولم تعد الصحافية المغربية في منأى عن أخطار ومخاطر المهنة المتعددة الأشكال والصور، ومن بينها نذكر وقوف بعضهن أمام المحاكم، اسوة بزملائهن الصحافيين، بسبب الإقدام على الخوض في مواضيع أثارت حفيظة وحساسية بعض الجهات. هذا فضلا عن ما يمكن أن ينال بعضهن من تعسف وتحرش وممارسات غير مقبولة، مثلهن في ذلك مثل باقي النساء العاملات خارج البيت، وهو ما يؤكد رسوخ بعض الأفكار الرجعية المنتشرة تجاه المرأة ودورها.

و لا ننسى أن نذكر تميز الصحافية المغربية بتشبثها أكثر بأخلاقيات المهنة، نتيجة إخلاصها لعملها وسعيها الدؤوب لمواجهة العراقيل والحواجز التي تعترضها كأنثى أولا وكمهنية ثانيا، وكذا اعتزازها بشخصيتها وحرصها على صيانة سمعتها وكرامتها.

فالمرأة عموما تفوق الرجل حساسية وإدراكا ورقة وتعاطفا، وهي في مجمل شخصيتها أسرع استيعابا وأكثر التصاقا بالأشياء من الرجل، كما أنها تعد أساس الحياة ومصدر كل شيء قيم فيها، وتكون في أوقات الشدة أو المصاعب أكثر جلدا وتحملا من الرجل. ولا أسوق هذه الفكرة من باب ارتكاب نفس الخطيئة التي يرتكبها الرجل في زرع الشقاق بين الجنسين، ولكن كبرهان ودليل على أن ما اعتاد البعض تسميته ضعفا لدى المرأة هو قوة وركيزة تستفيد منها المرأة الصحافية.

وإذا ما أتيحت الفرصة للباحث في مجال المتابعات القضائية ذات الصلة بجرائم الصحافة والنشر في بلادنا، فإنه لن يجد قطعا ـ حتى اليوم ـ قضية تتعلق بتهم تلقي رشاوى أو التزوير في وثائق رسمية أو غير رسمية، أو السب والقذف، قد تكون توبعت من أجلها صحافية مغربية.

وبالرغم من كل هذه المزايا والإيجابيات التي تتمتع بها الصحافية المغربية، فإننا لا نكاد نجد في الصحافة المكتوبة نساء يزاولن مهام المسؤولية والقيادة بصفتهن رئيسات تحرير. قد يسارع قائل بعدم صحة هذا الحكم وتجنيه، لكن الواقع المرير يكشف عن حقائق لا يمكن للمرء أن يستخف بثقلها، فالأسماء النسائية التي قد نجدها على رأس بعض المنابر، وهي بالمناسبة لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة، وصلت ـ للأسف ـ بسبب كون المقاولة الصحافية إما عائلية أو تعود لها شخصيا. أما الأسماء النسائية التي تتولى مسؤولية رئاسة التحرير في المجلات النسائية المتخصصة، فليس من باب كشف السر إذا قلنا إنها ليست إلا ظلا لأسماء رجالية تخطط وترسم التوجه وتملي القرار، وبالتالي تستمر الهيمنة الذكورية لكن بقناع أنثوي، ولنتجاوز هنا أن نسوق بعض الأمثلة الواضحة تفاديا للإثارة والحرج.

أما ما نشاهده من انفتاح مزعوم على المرأة في بعض الأجهزة الإعلامية، فإن وصول عدد من النساء فيها إلى مراكز «القيادة» لم يكن في معظمه ـ كما يبدو ـ وصولا طبيعيا محضا، ولم يأت كحق منتزع لنضال المرأة الصحافية، ولكنه أتى في سياق التحولات السياسية التي يشهدها العالم العربي اليوم، ضمن جملة التحولات العالمية الكبرى التي تهب رياحها على المنطقة، وذلك تحت ضغوطات متباينة تأخذ مسميات شتى، وإرضاء لجهات غالبا ما ترهن مساعداتها بمدى التطور والانفتاح على المرأة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن حصة المرأة الصحافية في مواقع القيادة في تلك الأجهزة الإعلامية، ما هو إلا صدى واضحا لـ«محاصصة» كبرى، ونعني بها نظام الكوتا النسائية الذي فرض في البرلمان وفي أجهزة بعض التنظيمات السياسية والنقابات التي لها ارتباطات مع منظمات دولية، تؤكد مواثيقها الأساسية على ضرورة إشراك المرأة في مراكز القيادة، وفقا لنسبة مئوية محددة.

ويجب ألا يفهم من كلامي هذا أن الصحافية المغربية لا تستحق تبوؤ مراكز القيادة الإعلامية، لكنه واقع الحال، وكما يقول المثل: إن الواقع لا يرتفع، حيث سجل العديد من الزملاء والزميلات أن بعض من حظين بالمسؤولية «رغم محدوديتها»، لم يتم اختيارهن وفق اعتبارات مهنية صرفة....

ويبقى الأمل في تجاوز هذه الأوضاع المختلة ماثلا أمامنا باستمرار في إطار ما نسعى إليه من تغيير مجتمعي يشمل سائر المجالات والقطاعات، كما جاء ذلك بوضوح في برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهو الأمر الذي يلح علينا بأن لا نحصر اهتماماتنا ونختزلها في إشكالية المرأة، لأن الإنسان هو القضية الأساس في المجتمع، والمرأة ليست إلا جزءا من قضية الإنسان، فلماذا نفتت قضية الإنسان إلى ذكر وأنثى، علما أن واقع الصحافي ليس أفضل من واقع الصحافية.

* صحافية بوكالة المغرب العربي للأنباء
* مؤلفة كتاب «الإعلام العمومي بالمغرب وعولمة الاتصال»

# الطبيعة الانتقالية لانتصارات الإسلاميين الانتخابية

د. خالد شوكات*

■ لن يشق على كل متابع متزن للمشهد السياسي العربي، إدراك دوافع بعض الأنظمة الحاكمة من تهويل فوز بعض الحركات الإسلامية جزئيا أو كليا بالانتخابات البرلمانية، التي نظمت مؤخرا في بعض الدول العربية، وتصوير الحال على أنه كارثة محدقة تهدد مصالح القوى الغربية ومكتسبات الحداثة القليلة، وتنذر برجوع العالم العربي إلى المرحلة القروسطية وانقطاعه عن العصر وسقوطه بالكامل في براثن الطالبانية المقيتة.

لقد عملت جل الأنظمة العربية ما في وسعها طيلة العقود الماضية، على إقناع القوى الغربية خاصة، بأنه لا بديل لها في حال سلمت لشعوبها بحقوقها السياسية والانتخابية، إلا قيام أنظمة إسلامية معادية، غاية في الخطورة على مصالحها، ولعل بعض هذه الأنظمة قد حاول مؤخرا إثبات ذلك بالدليل القاطع، عندما قرر فتح «الحنفية» الديمقراطية جزئيا، من خلال السماح بمشاركة جزئية للإسلاميين، قادت إلى انتصار محدود لهم، يثبت خطورتهم للخارج من جهة، دون أن يفضي إلى زعزعة أسس النظام الدكتاتوري الفاسد في الداخل من جهة ثانية.

ولعل ما انتهت إليه العملية الانتخابية في كل من العراق وفلسطين، وبدرجة أقل في مصر، سيدعم إلى حد ما ـ وبشكل مؤقت ـ موقف طرفين أساسيين في المعادلة الديمقراطية الغربية، أولهما الأنظمة العربية الفاسدة المتمسكة بتسويف ومماطلة المطالب الإصلاحية، وثانيهما بعض المراكز النافذة في الدول الغربية، التي تنظر في أعماقها إلى العرب نظرة احتقارية، وترى فيهم شعوبا لا يمكن أن تحكم إلا بطريقة طغيانية، وأقصى ما يمكن أن تتمتع به «الغذاء والدواء» على نحو ما جاء في تصريحات شيراك الشهيرة خلال زيارته التونسية.

وعلى الرغم من أن انتصارات الإسلاميين العراقيين والفلسطينيين والمصريين، لم تكن محل ترحيب أو غبطة لدى التيارات العربية العلمانية، المنادية بدورها بالإصلاح والديمقراطية، فإن كثيرا من قادة هذه التيارات قد بدا واعيا بخطورة الوقوع في خديعة الأنظمة الدكتاتورية العربية ثانية، والانخراط في حملات التهويل والتفزيع والتخويف التي تشرف عليها الأجهزة الإعلامية والأمنية والدبلوماسية الرسمية، واختيار منهج النضال الديمقراطي السلمي من أجل التغيير بديلا عن ذلك.

وفي سياق هذا الفهم المتوازن لمسألة انتصارات الإسلاميين العرب الانتخابية، فإنه من الحري بالمهتم المهموم بالقضية الديمقراطية في العالم العربي، أن يلفت الانتباه إلى النقاط التالية ذات الصلة:

ـ إن الفوز الذي حققته الحركات الإسلامية في بعض الأقطار العربية، دليل على حقيقة فساد الأنظمة السياسية العربية القائمة، وإثبات لنقمة مواطنيها عليها وكفرهم البواح بسيرتها وكراهيتهم لاستمرارها، فالتجاء الناس إلى المرجعيات الدينية أو القومية بشكل جارف وحاد إنما يحدث غالبا في ساعات الأزمة وأوقات الشدة، عندما يتغلب الشعار على البرنامج، وتنتصر المشاعر على الأفكار والتحليلات العقلية، ولا شك أن نظرة المجتمعات للقضايا عادة ما تتغير عندما تستقر الأوضاع وتسود نسبيا حالة من الأمن والرخاء.

ـ لقد عملت الأنظمة العربية الفاسدة خلال نصف القرن الماضي، على ضرب وتحطيم قوى ومنظمات المجتمع المدني، من أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات ومؤسسات حقوقية، وقد بقيت التيارات الإسلامية خاصة ـ والتيارات العقائدية عموما ـ وحدها الناشطة على الساحة بأشكال سرية، مما قضى على أي إمكانية لتطور أحزاب سياسية مدنية قادرة على المنافسة الانتخابية بطريقة جدية، ولا شك أنه لو كانت الأجواء السياسية القائمة في البلدان العربية أكثر أريحية وأقل إرهابا وديكتاتورية، لجاءت نتائج الانتخابات الأخيرة مغايرة، أقل استقطابا وأكثر تعددية، فلقد شارك الإخوان المسلمون في انتخابات مصرية وسورية خلال الأربعينيات والخمسينيات، ولم تكن حصيلتهم خارقة للعادة على نحو ما جرى في الأشهر الأخيرة.

ـ لقد أبدى الإسلاميون الفائزون في انتخابات العراق وفلسطين ومصر، وقبل ذلك في اليمن والمغرب والكويت والأردن والجزائر، تشبثا قاطعا بقواعد العملية الديمقراطية، ولم يطرحوا ـ في غالب الأحيان والأماكن ـ ما يمكن أن يستشف منه رغبتهم في الانقلاب على هذه القواعد، أو الاستفراد بالعملية السياسية، بل إن غالبية قادتهم قد